

Distr.: General
1 March 2017
Arabic
Original: Arabic



رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي:

قامت المجموعة الإرهابية المسلحة الناشطة في مدينة حمص، صباح اليوم السبت ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٧، بشن سلسلة هجمات إرهابية همجية تم تنفيذها من خلال ست تفجيرات انتحارية وقعت في توقيت متزامن وطالت مقرين أمنيين ومناطق مجاورة لهما في المدينة، الأمر الذي تسبب في استشهاد حوالي ٥٠ شخصا من المدنيين والعسكريين وجرح أكثر من ٢٤ آخرين.

وقد أعلن تنظيم جبهة النصرة/جبهة فتح الشام الإرهابي، أحد أذرع تنظيم القاعدة العالمي في الجمهورية العربية السورية، مسؤوليته عن هذا الهجوم الإرهابي الذي نفذته ستة إرهابيين فجرروا أنفسهم تنفيذًا لتعليمات مشغليهم وتطبيقًا لما نملوه من فكر إرهابي وهايي متطرف.

وتدين حكومة الجمهورية العربية السورية هذا الاعتداء الإرهابي الآثم وغيره من الجرائم الوحشية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش الإرهابيين، وتطالب الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بإدانة هذا الاعتداء الجبان.

ومما يلفت الانتباه هو أن هذا العدوان الإرهابي يأتي مع بداية اليوم الثالث من المباحثات التي دعا إليها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية في جنيف، وذلك بهدف إنهاء النتائج الإيجابية التي حققها الاجتماعان الأول والثاني في أستانا. إن هذا التطور الخطير يحتم على المبعوث الخاص أيضا إدانة هذا العمل الإرهابي، كما يحتم على الفصائل المشاركة في مباحثات جنيف، ودون استثناء، إدانة مثل هذه الأعمال الإرهابية.



ولقد جاءت لحظة الحقيقة التي تثبت تلكو المجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، في القيام بكل ما يلزم لتوحيد الجهود لمكافحة الإرهاب الذي يتسبب كل يوم في حصد المزيد من أرواح السوريين الأبرياء. إن هذه اللحظة تحتم على الأمم المتحدة العمل على إلزام حكومات الدول الداعمة للجماعات الإرهابية بالكف عن انتهاكاتهما للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ووضع حد لجرائم المجموعات الإرهابية التابعة لها، والتطبيق الكامل لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٥٣ (٢٠١٦)، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والقرار المعتمد في ختام عملية استعراضها الخامس.

وتحدد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على مطالبتها للأمين العام ومجلس الأمن إدانة هذه الأعمال الإرهابية ومضاعفة العمل لتوحيد جهود المجتمع الدولي للقضاء على الإرهاب ومعاقبة الدول الداعمة له. إن هذه الأعمال الإرهابية الوحشية لن تثني سورية عن القيام بدورها في مكافحة الإرهاب الذي يمثل تهديدا لجميع السوريين وللأمن والسلم في المنطقة والعالم.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منذر منذر

الوزير المفوض

القائم بالأعمال بالنيابة